

سياسة الترسخ الإقليمي: ضرورة نحو تعافي مناطق الظل في الجزائر The Policy of Territorial Anchoring: The necessity for the Resilience of shadow areas in Algeria

ط.د. أمينة برغويوة،¹ مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم(الجزائر)

amina.berreguioua.etu@univ-mosta.dz

أ.د عبد الله بلغيث،² مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم(الجزائر)

abdellah.belghit@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2024/02/27

تاريخ القبول: 2024/02/03

تاريخ الاستلام: 2023/09/15

الملخص:

يعد الترسخ الإقليمي عملية ديناميكية تربط بين الفواعل المحلية والشركات الأجنبية مع إقليم ما. تكمن أهميته في تشجيع التعلم الجماعي المشترك الذي يساهم على الابتكار في خلق أقاليم منتجة لموارد محلية محددة تعزز من الجاذبية والمرونة الإقليمية؛ كمقاربات داعمة للجهات الفاعلة والأقاليم في القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات. وهذا ما حاولت الدراسة إبرازه من خلال طرح التساؤل حول مدى مساهمة مقاربة الترسخ الإقليمي في تعزيز الجاذبية الإقليمية المستدامة والمرونة الإقليمية. حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق سياسة الترسخ الإقليمي يتطلب إتباع أساليب ومعايير جديدة في إدارة الأقاليم خاصة في مناطق الظل التي لازالت سائرة نحو التعافي الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الترسخ الإقليمي؛ مناطق الظل؛ الجاذبية الإقليمية المستدامة؛ التعافي الإقليمي؛ العمل المحلي.

Abstract

Territorial anchoring is a dynamic process that connects local actors and foreign companies with a specific region. Its importance lies in promoting collective learning that contributes to innovation in creating regions that enhance regional attractiveness and resilience. These approaches support the ability of actors and regions to withstand and confront crises.

This is what the study highlights by posing the question of the extent to which the Territorial anchoring approach contributes to promoting sustainable regional attractiveness and resilience. The study reached a key result indicating that the implementation of that policy requires the adoption of new methods and standards in managing regions, especially in shadow areas that are still moving towards regional recovery.

Key words: Territorial anchoring; Shadow areas; Sustainable regional Attractiveness; Regional resilience; Local action.

مقدمة:

لقد ظهرت مسألة الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية كنتيجة لظاهرتين مهمتين هما عولمة الاقتصاد والمنافسة الإقليمية، والتي أعطت بعداً آخر في العلاقات التي تربط بين الشركات الأجنبية وأقاليم تأسيسها. حيث تم تجاوز الظاهرة الاستاتيكية التي تركز على الإقليم كمجرد فضاء لتوطين الشركات (نموذج الموقع- الصناعي) وكداعم للأنشطة الاقتصادية إلى ظاهرة أكثر ديناميكية تربط مسار الشركة بالإقليم، بحيث ينظر إلى إقليم التأسيس (المضيف) كبناء مكاني- اجتماعي يتطلب نشاط عمل محلي استراتيجي في إطار اقتصاد محلي معولم Glocalisation: أي خلق تعاون مشترك بين ما هو محلي وعالمي لتعزيز الجاذبية الإقليمية المستدامة والمرونة الإقليمية: لبناء أقاليم قادرة على الصمود.

أهمية الموضوع:

يعتبر الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية أحد المواضيع المهمة في إطار إدارة وتسيير الأقاليم. وذلك راجع إلى دوره كأداة إستراتيجية لخلق وإنتاج موارد جديدة للإقليم خاصة تلك الأقاليم التي تتميز بخصوصيات وموارد إقليمية ظاهرة أو كامنة أو غير موجودة في الأساس، فهذه السياسة بشكل عام تعد إحدى الآليات لتوسيع نطاق التنمية على مستوى الأقاليم وتعزيز جاذبيتها الإقليمية ودفعها إلى تحقيق التعافي الإقليمي في مختلف المجالات بشكل خاص، خاصة وأن مناطق الظل رغم ما شهدته من عدة سياسات وبرامج تنموية إلا أن العديد منها لا زالت تعاني من الفقر والتمهيش ليس فقط في المناطق النائية وإنما حتى داخل الحواضر الكبرى.

أهداف الدراسة:

تصبو الدراسة إلى تحقيق الأهداف العلمية والعملية التالية:

الأهداف العلمية:

- تحديد أهمية نموذج القرب بمختلف أشكاله في تفعيل مفهوم الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية.
- التركيز على مقارنة الجاذبية الإقليمية المستدامة كرهان لا يقتصر على جذب الشركات الأجنبية وإنما أيضا محاولة ضمان بقائها واستدامتها.
- التركيز على مقارنة التعافي الإقليمي كإحدى النتائج المتوقعة لسياسة الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية مع محاولة رصد بعض المعايير لتجسيد هذه السياسة الإقليمية في مناطق الظل.

الأهداف العملية:

- مساعدة السلطات المحلية من خلال مقارنة الترسيع الإقليمي في التشخيص الإستراتيجي للمشاكل الإقليمية وطرح حلول مناسبة على مستوى مناطق الظل.
- يساهم الترسيع الإقليمي في الدفع من عجلة التنمية المحلية والإقليمية في مناطق الظل.
- يعمل الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية على مستوى مناطق الظل في تبادل الخبرات والتجارب الميدانية في مجالات الاستثمار لخلق أقاليم تنموية – متعافية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ولتحديد إطار الدراسة: نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة مقارنة الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية في تعزيز الجاذبية الإقليمية المستدامة والتعافي الإقليمي في مناطق الظل؟
وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك احتمالية تطبيق سياسة الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية في مناطق الظل؟
- ما هي أهمية تعزيز مقارنة الجاذبية الإقليمية المستدامة في مناطق الظل؟
- كيف يمكن للعمل المحلي- الأجنبي من تحقيق التعافي الإقليمي في مناطق الظل؟

فرضيات الدراسة:

- تجسيد سياسة الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية مرهون بفعالية تطبيق أساليب جديدة في إدارة وتهيئة أقاليم مناطق الظل.
- تساهم الجاذبية الإقليمية المستدامة في ترقية التنمية في مناطق الظل.
- دمج مؤشر التعافي الإقليمي في التسيير المحلي يساهم في بناء مشاريع تنمية إقليمية ناضجة ومستدامة.

المناهج المستخدمة:

وعن المنهجية المتبعة في تحليل موضوع الدراسة فقد أعتمد المنهج الاستنباطي الذي يدرس موضوع الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية والحيثيات المتعلقة به بشكل تحليلي من العام إلى الخاص، للتوصل إلى نتائج معينة يمكن الاسترشاد بها في الواقع العملي. بالإضافة إلى بعض المقاربات ذات الصلة بالموضوع والمتمثلة في مقارنة القرب الاقتصادي والتي تتضمن نموذج الاقتصاد الإقليمي- المكاني لتحليل العلاقة بين الإقليم والشركة ودينامكية الجاذبية الإقليمية المستدامة والمرونة الإقليمية لتعزيز مسألة الترسخ وتجنب عملية التنقل أو الانسحاب المفاجئ للشركات أو الفروع الأجنبية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور: المحور الأول يبرز دور نهج اقتصاد القرب في ظهور مقارنة الترسخ الإقليمي وذلك بتقسيمه إلى قسمين: تضمن القسم الأول الدراسات الإمبريقية لعدد من الباحثين في مدرسة القرب وإبراز أشكال القرب لتجسيد مفهوم الترسخ الإقليمي. والقسم الثاني تضمن أبعاد وأشكال الترسخ الإقليمي بناء على معايير وسيناريوهات مختلفة. أما المحور الثاني فناقش في القسم الأول براديغم الجاذبية الإقليمية التقليدية الذي يركز على جذب الشركة كفاعل وحيد، انتقالا إلى براديغم الجاذبية الإقليمية

المستدامة الذي يعطي مكانة مهمة للإقليم مع الشركة. أما القسم الثاني فناقش مسألة مهمة تمثلت في "الإرساء والتنقل" وأثرهما على الإقليم. وأخيرا المحور الثالث الذي تضمن مجموعة من الاقتراحات والشروط التي من الممكن الاستناد إليها لتطبيق سياسة الترسخ الإقليمي في مناطق الظل.

المحور الأول: أهمية مقارنة اقتصاد القرب في تجسيد الترسخ الإقليمي

لقد تم تعبئة مفهوم الترسخ الإقليمي من خلال تيار اقتصاد القرب في أوائل التسعينات 1990 بمبادرة مجموعة من الباحثين من الاقتصاد المكاني والصناعي أمثال: Colletis, Dupuy, Gilly, Pecqueur, Zimmermann.. خاصة بعد ظهور التصور الجديد لمفهوم الإقليم والذي طرح بوتقة من المتغيرات مثل الجاذبية الإقليمية، التنافسية والتنمية المحلية، الموارد الإقليمية... الخ.

لذلك سنحاول التعمق في دراسة هذا النهج لتشكيل قراءة نظرية حول الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية، من خلال إبراز أولا: دور مدرسة القرب الاقتصادي في ظهور مفهوم الترسخ الإقليمي، ثانيا: مفهوم الترسخ الإقليمي وتصنيف أبعاده وأشكاله المختلفة.

أولا: دور القرب الاقتصادي في تعزيز مفهوم الترسخ الإقليمي

سيتم التطرق إلى مفهوم نموذج القرب الاقتصادي مع تحديد تصنيفاته الرئيسية:

1. مفهوم نموذج القرب الاقتصادي

لقد تميزت مدرسة القرب بعدة دراسات إمبريقية ساهمت في إبراز دور الإقليم أو كما أسماه زيمرمان بشكل أدق "القرب الجغرافي" في تعزيز الديناميكيات الاقتصادية وبناء سياسات محلية قائمة على الابتكار والتفاعلات المحلية مثل نموذج "البيئات المبتكرة" (Gremi)، وأيضا المقاربة الجديدة لكروغمان Krugman مؤسس الاقتصاد الجغرافي الجديد (NEG)، الذي يركز على عملية اتخاذ القرار الأمثل في توطين الشركات وإهمال

الديناميكيات الجماعية التي تربط بين الإقليم والشركة. وهذا ما تجاوزه الاقتصاد الإقليمي -المكاني (Serval, 2017, p. 44) في تحليلاته الذي يضع مفهوم العقلانية الواقعية في صميم أعماله. فالعقلانية حسب هذا النهج تحول الإقليم إلى بناء اجتماعي -مكاني ومورد متميز للعلاقات المكانية. وما يميز أكثر هذا النموذج هو تحليل العلاقة بين الشركة والإقليم من منظور تحقيق الجاذبية الإقليمية الداخلية والخارجية.

فمصطلح "القرب La Proximité حسب جوليان هو نموذج يهدف إلى بناء علاقات وتفاعلات رسمية وغير رسمية بين الفاعلين أو الوكلاء والذي من المحتمل أن يؤدي إلى التنسيق (Julien, 2005, p. 91) كما يشير زيمرمان J.B Zimmermann في نفس السياق بأنه يمكن التعبير عن القرب من مستوى تحليل ثلاثي (Jean "La triple articulation" (Benoit Z. , 2008, pp. 105-118) الربط الثلاثي: القرب- التفاعل-التنسيق.

فالقرب يمكن أن يفهم من خلال تصوره على أنه:

- يساهم في رصد التوقعات والاحتمالات استجابة لحالات عدم اليقين.
- يسمح بإعداد شروط للتفاعل (التفاعل لا يؤدي بالضرورة إلى التنسيق).
- يجب النظر في إمكانية التنسيق دون تفاعل (في ظل ظروف معينة).

2. تصنيفات القرب

ولتوضيح أهمية التنسيق والتنظيم في ديناميكيات القرب فقد اقترحت مسألة تجميع القرب مع أشكال أخرى لإحلال التنسيق بين الفاعلين المحليين- الشركات... وتم تصنيفها من قبل العديد من الباحثين في بعدين، قرب مكاني (جغرافي) وغير مكاني (تنظيمي ومؤسسي) (Julien, 2005, p. 90): Proximité spatial et non spatial

- **القرب الجغرافي** la Proximité géographique، يشير إلى موقع الفاعلين والشركات في الإقليم، ويلعب دورا مهما في تسهيل عملية التنسيق والتفاعلات المباشرة بين الفاعلين الذين تفصلهم مسافات قليلة.
- **القرب التنظيمي** la proximité organisationnelle، يتعلق بالتفاعلات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة داخل المنظمات الرسمية أو غير رسمية.
- **القرب المؤسسي** la proximité institutionnelle، يشير إلى التزام الجهات الفاعلة بمجموعة من القواعد والتمثيلات والقيم التي ستوجه استراتيجياتها، وتؤدي إلى سلوكيات تنسيقية منتظمة.

ثانيا: أشكال وأبعاد الترسيع الإقليمي

سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم والأبعاد الرئيسية للترسيع الإقليمي.

1. مفهوم وأشكال الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية

يشير المعنى الأولي لمصطلح "الإرساء أو التثبيت" إلى فكرة تثبيت أداة ما بمكان ثابت. مثل عملية إرساء قارب بمكان محدد، والتي تندرج في إطار العوامل المادية وهناك عوامل أخرى غير مادية (كترسيخ فكرة ما أو ترسيخ هوية..). أما المعنى الواسع للترسيخ الإقليمي يحدده جوليان فرايسين Julien Frassignes بأنه "مجموعة من الروابط المشتركة التي توحد نشاطا اقتصاديا (فاعل، شركة، فرع...) مع إقليم ما." (Julien, 2005, p. 80) ويحدده كل من Zimmermann et Schoumaker بأنه "نتيجة للتعاون بين الشركة وإقليمها والذي على إثره يشارك الفاعلون في إنتاج الموارد المحلية." (François, Valérie, & Thierry, 2016, pp. 53-74). ويحدد F.Bousquet في نفس السياق على أنه: "عملية ونتيجة التفاعلات بين الشركة والإقليم على أساس ابتكار جماعي لموارد مشتركة محددة ومحلية، تسمح لاستقرار الشركة مدة أطول." (François, Valérie, & Thierry, 2016). حسب

F.Bousquet يتطلب إدارة وتسيير الإقليم والشركات إلى مقارنة الترسخ الإقليمي من خلال التمييز بين أشكاله والعوامل الكامنة وراء بنائه. (François, Valérie, & Thierry, 2016)، وهذا ما نلتمسه من خلال الدراسات الرصينة لعدد من الباحثين في علوم الإدارة، والتي طرحت أشكالاً للترسخ الإقليمي وفق معايير وسيناريوهات متعددة (François, Valérie, & Thierry, 2016) نذكر منها ما يتوافق والطرح العام للدراسة:

ونستهل بالباحثين: Vandecandelaere et Touzard، حيث اعتمدا على معايير كيفية-نوعية في تطوير عملية الترسخ الإقليمي وعلى المرجع الإقليمي، الشركاء المحليين، المنتجات المحلية. أما Attia et Rizoulières، فقد إتباعا معايير كمية من خلال مراعاة الموقع-عدد المشاريع التنموية-خلق فرص العمل-الروابط التعاونية مع المؤسسات المختلفة. كما قدم الباحثين Fourcade et al ثلاثة سيناريوهات مهمة في تحديد ديناميكية الترسخ الإقليمي: السيناريو الإقليمي Le scénario territorial، كمتغير رئيسي في بناء الترسخ الإقليمي، السيناريو الصناعي Le scénario industriel، يؤسس العمل الجماعي على المصالح الصناعية المشتركة والسيناريو المختلط le scénario mixte، ينبع من إستراتيجية تعتمد على تطوير المشاريع الصناعية واستخدام الأراضي.

2. قياس شدة الترسخ الإقليمي في إطار أبعاده الرئيسية

تتميز ظاهرة الترسخ الإقليمي بمجموعة من التعقيدات يصعب تحديد أبعادها بشكل دقيق، خاصة وأنها متعددة التخصصات والمستويات. لهذا سنطرح الأبعاد الثلاثة الرئيسية للباحثة سيرفال Serval، والتي تفسر فيها درجة شدة الترسخ الإقليمي L'intensité de L'AT بين الشركة-> الإقليم المتمثلة فيما يلي: (Serval, 2017, pp. 64 - 68)

- البعد المكاني La dimension spatiale، وهنا تكون شدة الترسخ الإقليمي متوسطة، بحيث لا تحتاج الشركة الأجنبية إلى تغيير إقليمها بهدف تعزيز قدرتها التنافسية، بل

تحاول الحفاظ على موقعها وتأثيرها الاقتصادي على الإقليم. (ترسيخها مرتبط بأقدمية تأسيس الشركة الأجنبية).

- البعد الشبكي La dimension Réticulaire، ويمثل العلاقات وشدة التقارب الذي تنشأ بين الشركة التابعة- الأجنبية وإقليمها. وفي حالة ما تكون شدة الترسخ الإقليمي ضئيلة جدا، هنا تواجه الشركة خطر حركات التنقل أو إعادة الهيكلة.
- البعد الغائي La dimension téléologique، حيث تسعى الشركة التابعة- الأجنبية إلى توجيه نشاطات التنمية الإقليمية من خلال عوامل خارجية. وتكون فيه شدة الترسخ الإقليمي عالية جدا، نظرا لمحاولة الشركة إيجاد حلول لمشاكل التنمية الإقليمية من خلال الاندماج في النسيج الصناعي المحلي وخلق روابط مع السلطات الاقتصادية والسياسات المحلية.

المحور الثاني: برادغم الجاذبية الإقليمية المستدامة

تعد الجاذبية الإقليمية إحدى المقاربات الجديدة التي تندرج في إطار تهيئة الإقليم، والتي تروج للإقليم وفق ما يتمتع به من خصوصيات وموارد إقليمية معينة، وذلك لتحقيق ميزته التنافسية والرفع من مستويات التنمية. لكن ما كان متعارف عليه سابقا حول هذا المفهوم قد أخذ منحى آخر؛ وهو دمج مؤشر الاستدامة بهدف الحفاظ على مصادر الإقليم الداخلية والخارجية. وهذا ما سيعالجه هذا المحور من خلال توضيح أولا: برادغم الجاذبية الإقليمية التقليدية والجاذبية الإقليمية المستدامة: بتحليل العلاقة بين الإقليم والشركات الأجنبية المستثمرة فيه، ومعايير قياس تقييم الجاذبية الإقليمية المستدامة. ثانيا: مناقشة جدلية "التنقل والإرساء" وعلاقتها بمفهوم الجاذبية الإقليمية والترسيخ الإقليمي.

أولاً: برادىغم الجاذبية الإقليمية الكلاسيكية والمستدامة

سيتم التطرق إلى تحديد المفهوم العام للجاذبية الإقليمية، وتوضيح برادىغم الجاذبية الإقليمية التقليدية والجاذبية الإقليمية المستدامة.

1. مفهوم الجاذبية الإقليمية

تمثل عملية الجذب (الاستقطاب) والترسوخ معياران رئيسيان للإقليم الجذاب (Thierry, 2015, p. 138) « Un territoire attractif » فالإقليم الذي يتمتع بقوة الجذب، يسمح باستقطاب الموارد المتنقلة، ويمكن قياس الجاذبية الإقليمية من خلال التدفقات الداخلية والخارجية للسكان، العمل، الرأسمال...، أما عملية الترسوخ (الإرساء) فتهدف إلى الحفاظ على هذه الموارد لمدة أطول بهدف خلق ديناميكية داخلية لإنتاج مشاريع تنموية، جذب الشركات والمواطنين. ومن خلال تحديد هدف كل من عملية الجذب والترسوخ، يمكن تحديد الجاذبية الإقليمية L'attractivité territoriale على أنها مفهوم مختلط: (Serval, 2015, pp. 39-40) يمزج بين الجانب المعنوي attitudinal الذي يشير إلى عملية الجذب من خلال التأثيرات على سلوك الأفراد والقدرة على كسب الرضا. والجانب السلوكي Comportemental، الذي يفتح المجال أمام خلق ديمومة بين الديناميكيات الداخلية والخارجية عن طريق جذب واستدامة الأنشطة في إقليم معين.

وفي هذا السياق نلاحظ أن الجاذبية الإقليمية لا تقتصر على العوامل الخارجية في جذب الشركات الأجنبية وإنما تعزز العمل المحلي في إيجاد سبل للحفاظ عليها وتطويرها وفق خصوصيات ومتطلبات إقليم التأسيس والشركة للتوجه في مسار واحد.

2. برادىغم الجاذبية الإقليمية الكلاسيكية: "الإقليم تابع للشركة" (Thierry,

2015, pp. 144-145)

كانت سياسات الجاذبية الإقليمية التقليدية تعتمد في تحليلاتها على ما يسمى بالنموذج "الجزئي" للجاذبية الإقليمية L'approche micro، الذي يركز على جذب الشركات بدلا من التحليل المرتبط بالإقليم نفسه أو المقارنة بين الأقاليم. فهدفه الرئيسي يتمثل في تحليل المراحل التي تقود المستثمر إلى اتخاذ القرار بشأن اختيار الموقع (Serval, 2017, p. 40) ومن الأساليب التقليدية التي كانت تستخدم في عملية جذب الشركات على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتماد تقنيات التسويق التقليدية، حيث كانت تقتصر عمليات جذب الشركات على "تقنيات التسويق" التقليدية التي تعتبر الإقليم مجرد منتج مثل أي منتج آخر، يتم الترويج له عبر الطرق التجارية وتقنيات البيع التي تنفذها الشركات. أي التركيز على الشركة كفاعل أساسي يجب حمايته. وهذا يؤدي إلى معادلة مفادها: "كل ما هو جيد للشركة هو جيد للإقليم". بمعنى أنه يجب على الإقليم أن يتكيف مع احتياجات الشركة.
- مسألة تمويل الشركات، كان يفرض على السلطات العامة اتخاذ إجراءات وإعلانات تعزز من مكانة الشركة في الأسواق، كتفضيل سياسات العرض في إطار السياسات الاقتصادية، أي "العرض هو محرك الاقتصاد وليس الطلب". وهذا يتعارض مع الطرح العام للدراسة الذي يهدف إلى إبراز الإقليم كوعاء للديناميكية الإقليمية التي تعزز العمل الجماعي المحلي والشركة الأجنبية.

3. براديجم الجاذبية الإقليمية المستدامة: "الشركة في خدمة الإقليم" (Thierry,

2015, p. 157)

بما أن سياسات الجاذبية التقليدية هي الالتزام قدر الإمكان باحتياجات الشركة عن طريق سياسة العرض بهدف المحافظة على استقرار المشهد الاقتصادي، فإن سياسات

الاجاذبية الإقليمية المستدامة تنطلق من فكرة العلاقة المتبادلة بين الإقليم والشركة. فالنهج "المستدام" للاجاذبية الإقليمية حسب Arnaud et Soldo يسمح بتجاوز التأثيرات الاقتصادية والتوجه نحو جذب الموارد والاحتفاظ بها كمولدات ذات قيمة مضافة للإقليم، مع مراعاة خصوصياته سواء كانت جغرافية، اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، أو تاريخية، أو ثقافية. ولهذا اقترحا نظام مرجعي لتقييم الاجاذبية الإقليمية المستدامة من خلال طرح ثلاثة معايير رئيسية في الجدول التالي: (Serval, 2015, pp. 42-43)

الجدول رقم (01): معايير الاجاذبية الإقليمية المستدامة

معايير تقييم الاجاذبية الإقليمية	مفهوم المعيار	النتائج المتوقعة
الاجاذبية السياسية	استدامة النشاط العام استدامة نظام الحوكمة	استدامة مهام المصلحة العامة/ استمرارية العمل العام المحلي تماسك السياسات العمومية/ شرعية العمل السياسي التأثيرات على الحوكمة المحلية (ظهور فاعلين جدد، شراكات
الاجاذبية الاقتصادية	استدامة نموذج التنمية الاقتصادية	التأثيرات الاقتصادية العملية والمباشرة التأثيرات على عملية الابتكار، التسويق الإقليمي والاجاذبية الخارجية

الجاذبية الاجتماعية هيكل الروابط الاجتماعية والتضامن الإقليمي تكوين الرأس المال البشري تطوير الإرث الإقليمي/تحسين البيئة المعيشية الجاذبية السكنية الشعور بالانتماء، تطوير الإقليم(الهوية، تفاعل الفاعلين الديمقراطية المحلية، المواطن، الرضا الاجتماعي	تعزيز التماسك الاجتماعي تحسين نوعية الحياة	الجاذبية الاجتماعية/ السكنية
---	--	--

المصدر:

Sarah Serval, Les Managers Territoriaux Face a l'attractivité Durable de leur territoire: Comment favoriser l'ancrage territorial Des filiales étrangères? Une Perspective Ago -antagoniste, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille, 7 décembre 2015, pp. 42.43

بناء على النظام المرجعي السابق الذي يحدد معايير الجاذبية الإقليمية المستدامة، نلاحظ أنه يعكس تصور جديدا في عملية الجاذبية الإقليمية المتعددة الأبعاد والمقاصد التي تهدف إلى تفعيل النشاط المحلي والسياسات العمومية والتوجه نحو حوكمة إقليمية تساهم في دعم الابتكار والإبداع في العملية الاقتصادية وتشجيع الجاذبية الإقليمية بشقيها الخارجي(جذب الشركات، السكان، الموارد..) والداخلي في تطوير الإقليم من خلال تحقيق التماسك والرضا الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الإقليمية في سياق متغير.

ثانيا: من جدلية الاستقطاب والتكثف إلى جدلية "التنقل والإرساء الإقليمي"

تكمن أهمية معالجة هذه الجدلية في تعزيز الطرح السابق للجاذبية الإقليمية المستدامة وعلاقتها بالإرساء الإقليمي، ولن نجد أفضل من الاستعانة بالعمل الرصين للباحث زيمرمان المعنون بـ: الشركات والأقاليم: بين "التنقل والإرساء الإقليمي". Entreprises et Territoire :

Entre nomadisme et ancrage territorial

حيث ينطلق من فرضية مهمة تتجلى في أنه: "لا يمكن اعتبار الاستثمار المنتج في موقع ما وتنفيذه هو بمثابة مكسب نهائي" (Jean Benoit, 2005, pp. 22-36)، فهذا من وجهة نظره منافي للعمل العام الذي يهدف إلى تعزيز فكرة البناء المشترك والتعلم الجماعي القائم على الإنتاج المشترك والذي يطمح من خلاله إلى تجسيد فكرة الاهتمام بالاستثمار من منطلق مغاير للتفكير الكلاسيكي الذي يعكس مستوى من التطور في فترة زمنية معينة. لهذا ناقش الباحث مسألة مهمة وهي العلاقة بين الشركة والإقليم بين جدلية التنقل "Nomadisme والإرساء" Ancrage، حيث يظهر أن العلاقة التي كانت سائدة بين الأطراف هي فترة مؤقتة وليست دائمة فسرعان ما تغير الشركة موقعها إلى إقليم آخر لتعزيز قدرتها التنافسية، فهذا النهج كان يعبر عن استدامة أو بقاء الشركة بمدى قدرتها التنافسية (التزاماتها الإقليمية) اتجاه الإقليم. فبمجرد انتقالها سينقطع مصيرها مع إقليم التأسيس. لهذا ظهرت فكرة الترسخ الإقليمي كمفهوم ليس معاديا لمفهوم التنقل، وإنما جاء كنتيجة لعملية تنقل الشركات. وقد طرح الباحث في السياق نفسه فرضية أخرى تتمثل في: أنه ما يمكن أن يؤسس لمفهوم الإرساء الإقليمي للشركة هو التوجه نحو ما أسماه Zimmermann "مجتمع مسار الشركة مع الإقليم" « Une Communauté de destin d'une firme avec un territoire » : إنه فكرة البناء المشترك، فكرة التعلم الجماعي القائم على الإنتاج المشترك للموارد. (Jean Benoit, 2005, pp. 22-36) مما يستوجب ذلك عمل عام محلي يسمح بتسهيل مسألة

الترسوخ الإقليمي مع مراعاة العوامل التي يمكن إيجازها في النقاط التالية: (Jean Benoit, 2005, pp. 22-36)

- النظر للإقليم كبناء مشترك وليس فقط كوعاء للنشاط الاقتصادي.
- التركيز على مسألة جذب الاستثمارات وضمان استدامتها.
- تجسيد الدينامكية في مسار علاقة الشركة بالإقليم المستثمر فيه.
- أن يكون الإرساء الإقليمي يتمتع بالمرونة لضمان بقاء وإرساء الشركات وتجنب عدم انتقالها إلى إقليم آخر. وفي نفس الوقت أن يكون للشركات قدرة الحفاظ على الخصائص الإقليمية والاختلافات داخل الإقليم لضمان استدامتها (وجود علاقة متبادلة بين الشركة اتجاه الإقليم وبين الإقليم اتجاه الشركة).
- ويؤكد زيمرمان على أنه يجب أن تكون ظاهرة الإرساء الإقليمي تتطلب تدخل إقليمي من بدء عملية الترسوخ الإقليمي إلى غاية التفكك المحتمل لمسار الشركة والإقليم لتجنب الوقوع في المخاطر والأزمات التي تترتب عنها خسائر وتكاليف باهضة.
- وبناء على ما سبق فإن جدلية التنقل والإرساء الإقليمي قضية إقليمية محورها الأساسي هو العمل على إيجاد أساليب وحلول لمواجهة احتمالات انسحاب الشركات من الأقاليم المضيفة، لأن لذلك عواقب وخيمة على الإقليم ككل وعلى تدهور مستويات الجاذبية الإقليمية والتنمية المحلية. لهذا ارتأينا إلى البحث عن مقاربة جديدة « La résilience territoriale », مكملة للمقاربات السابقة: الترسوخ الإقليمي - نموذج القرب- الجاذبية الإقليمية المستدامة والتي ستساهم في تسهيل (مرونة) عملية الترسوخ الإقليمي للشركات الأجنبية من جهة وبناء أقاليم قادرة على مواجهة انسحاب أو تنقل الشركات في وقت الأزمات، وخاصة على مستوى مناطق الظل التي تتطلب إستراتيجية محلية مشتركة تجند كل الجهات الفاعلة فيها مع الشركات الأجنبية المستثمرة.

المحور الثالث: رهانات التسيير المحلي لسياسة الترسخ الإقليمي في مناطق الظل

من خلال الأدبيات السابقة، نلاحظ أن الترسخ الإقليمي يعتبر كآلية إستراتيجية للعمل العام المحلي، تهدف من خلالها الأقاليم إلى تعزيز جاذبيتها الإقليمية المستدامة، وتفعيل ديناميكية خارجية لتسهيل عملية جذب الشركات الأجنبية داخل الأقاليم المضيفة ودينامكية داخلية تحاول من خلالها الاحتفاظ بالشركات الأجنبية وضمان استدامتها لتحقيق التنمية المحلية.

ورغم أهميته إلا أنه يبقى تحديا ورهانا لتطبيقه على مستوى مناطق الظل. لهذا سنحاول من خلال هذا المحور أولا: طرح بعض الشروط المهمة من شأنها تسهيل عملية الترسخ الإقليمي وثانيا: اقتراح مؤشر المرونة الإقليمية كداعم لتسيير الأقاليم المهمشة أو العاجزة عن تحقيق التنمية.

أولا: شروط تطبيق سياسة الترسخ الإقليمي والجاذبية الإقليمية المستدامة

إن مسألة تفعيل سياسة الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية على أرض الواقع، تمثل رهانا وتحديا أمام السلطات العمومية الوطنية والمحلية. خاصة وأن الدراسة تقترح هذه المقاربة كسياسة مستقبلية يطمح تجسيدها على مستوى "مناطق الظل" التي اكتسبت أولوية في أجندة الحكومة مؤخرا. فمن خلال لقاءات الحكومة بولاية الجمهورية ورؤساء المجالس الشعبية والولائية 16 فيفري 2020 وخاصة اللقاء الأخير لمجلس الحكومة 26 سبتمبر 2021 بعنوان: "إنعاش اقتصادي- توازن إقليمي، عدالة اجتماعية." والذي أفرز عدة ورشات تضمنت إشكاليات وأهداف وتوصيات تخص العديد من المواضيع المهمة، والتي

تتوافق مع المتغيرات الرئيسية للدراسة التي تم مناقشتها سابقا: (لقاء الحكومة-الولاية، إنعاش إقتصادي- توازن إقليمي، عدالة إجتماعية، 2021).

- تكييف برامج التنمية المحلية نحو مقارنة أكثر ابتكارية وتشاركية (الورشة 01).
- التنمية الإقليمية المتوازنة بين طموح الإنعاش والإزامية الجاذبية (الورشة 02).
- طرق ووسائل إعادة إنعاش الاستثمار وخلق الثروة وفرص العمل المستدامة (الورشة 03).

حيث نجد أن تجسيد الترسيع الإقليمي للشركات الأجنبية (مقارنة متعددة الأبعاد) على مستوى هذه الأقاليم الهشة سيحقق الأهداف المرجوة للإنعاش الاقتصادي وتعزيز الجاذبية الإقليمية والتنمية المحلية على المستوى المحلي - الوطني والعالمي.

وذلك وفق الشروط التالية:

أولا: خلق "دينامكية إقليمية" (Didier & Aramis, 2017, pp. 137-287) تعزز العمل الجماعي بين السلطات العمومية- المحلية- الشركة الأجنبية)، لضمان نجاعة الترسيع الإقليمي والرفع من جودة أداء الأقاليم والشركات، ولا يتحقق ذلك إلا بناء على معايير ومؤشرات يسترشد بها لرسم خريطة إقليمية مشتركة ومن أهمها مايلي:

1. الحاجة إلى دمج عملية التنسيق والتفاعل بين الفاعلين، في إطار العمل وفق نموذج القرب بأبعاده الثلاثة: البعد المكاني (القرب الجغرافي)، الذي يتطلب دراسة لمسألة توطين الشركة (تحديد الموقع) على مستوى الإقليم المراد الاستثمار فيه كل وفق خصوصياته وموارده. والبعد التنظيمي: الذي يتطلب إحداث تفاعلات بين جميع الفواعل المحلية العامة والخاصة والرسمية وغير رسمية. والبعد المؤسسي: الذي يتطلب قاعدة قانونية واضحة توضح كل التزامات الجهات الفاعلة والشركات الأجنبية فيما بينها واتجاه الإقليم.

2. تعزيز الجاذبية الإقليمية المستدامة

تتقاطع أبعاد الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية مع أبعاد الجاذبية الإقليمية المستدامة، لهذا يجب العمل على دمجها في السياق العام للعمل المحلي والأجنبي:

- **البعد المكاني (العمل على إظهار الإقليم كبناء- اجتماعي مكاني وليس كداعم بسيط للنشاط الاقتصادي، ومصدر مهم لخلق الثروة وفرص العمل، بناء الموارد الإقليمية). البعد الاقتصادي (العمل على تعزيز مكانة وصورة الإقليم) مثل: آلية التسويق الإقليمي المستدام).** (الشريف، 2021، الصفحات 2-10) لخلق تنافسية داخل الإقليم نفسه وبين الأقاليم والترويج له لتعزيز جاذبيته الخارجية (جذب الشركات الأجنبية) إلى المستوى العالمي وتعزيز الجاذبية السياحية، الجاذبية السكنية).

- **البعد السياسي (العمل على حوكمة العمل المحلي وضمان الاتساق العام بما يخدم المصالح العامة والمشاركة داخل الإقليم)، البعد الاجتماعي (العمل على تطوير القدرات وتعزيز الإبداع والابتكار، تكوين الرأس المال البشري) (السكان المحلية، الجماعات المحلية- الأجهزة المسؤولة على ترقية الاستثمار المنصوص عليها في المواد من 16 إلى 21 في قانون الاستثمار رقم 18-22: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المكلفة بعدة مهام مهمة تهدف إلى تثمين وترقية الاستثمار داخل وخارج الجزائر وكذا جاذبية الجزائر، بالإضافة إلى الشبابيك الوحيدة التي تنشأ لدى الوكالة والتي تضم ممثلي الهيئات والإدارات، ما يتطلب ورشات ودورات تكوينية وتنسيقية تدعم هذه الهيئات لإنتاج أساليب جديدة لإدارة وحوكمة الأقاليم، خاصة وأن عملية جذب الشركات الأجنبية وترسيخها الإقليمي سيعزز من عملية التعلم الجماعي والاستفادة من خبرات وتجارب هذه الشركات الأجنبية (فروع، وحدات...)، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاضنات الناشئة.. من أجل بناء مشاريع تنموية إقليمية ناضجة.**

3. تعزيز الحوكمة الإقليمية لضمان استدامة الشركات الأجنبية

العمل على تحسين الأداء الإقليمي للفاعلين والشركات، وذلك بوضع إستراتيجية لتطوير المشاريع التنموية المشتركة، " وإنتاج موارد مشتركة" (François, Valérie, & Thierry, 2016, pp. 53-74)، تعزيز "اللقاء المنتج" (Jean Benoit, 2005). الذي يساهم في تقديم حلول لمشاكل إنتاجية معينة. كما تساعد هذه العمليات في تشجيع الشركات الأجنبية الموجودة على تعميق علاقتها مع الإقليم، حيث تصبح كإحدى الشركات المحلية مما يؤدي إلى تحسين جودة التنمية المحلية.

ثانيا: دمج مؤشر "المرونة الإقليمية" في العمل المحلي لمواجهة الأزمات والصدمات
لقد أستخدم مصطلح المرونة أو التعافي la résilience لأول مرة في فرنسا في التسعينات
من قبل عالم النفس Boris Cyrulnik والذي حدده بأنه: مقاومة الصدمات، " ومنذ ذلك
الحين انتشر كمفهوم رئيسي في العمل العام L'action public، مع أزمة كوفيد-19،
ولكن سرعان ما تم استخدامه من طرف السلطات العمومية في تطوير إستراتيجيات المتعلقة
بالصحة، الأمن الغذائي، وتهيئة الإقليم على مستوى الأقاليم (La résilience
territoriale: enjeux et applications, 2021).

وقد حدد أيضا من طرف "مركز موارد التنمية المستدامة" Centre Ressource du
Développement Durable مفهوم المرونة الإقليمية على الإقليم الذي يتمتع بالقدرة على
توقع الاضطرابات ومواجهتها أو التكيف معها مثل الكوارث الطبيعية (جفاف، فيضانات،
تلوث..)، المخاطر التكنولوجية (الكيميائية، النووية) وظواهر أخرى مثل تغير المناخ.
أو أزمات اقتصادية (تحويل صناعي، غلق الشركات)، ويكتسبها أيضا من خلال التعلم-
التكيف- الابتكار من أجل التطور إلى حالة جديدة وهي الديناميكية المتوازنة «
équilibre dynamique مع الحفاظ على وظائفه. (La résilience territoriale: enjeux et
applications, 2021)

1. المبادئ الأساسية للمرونة الإقليمية:

- فيما يخص تحديد مبادئ المرونة الإقليمية، فقد نجد أن مركز Cerdd قد قامت بدراسات مختلفة على عدة أقاليم، استنبطت من خلالها عدة مبادئ تساهم في تعزيز قدرة هذه الأقاليم على الصمود ومواجهة الأزمات ومن أهمها ما يلي: (La résilience territoriale: enjeux et applications, 2021)
- معرفة نقاط القوة والضعف في الإقليم؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للإقليم الاقتصادية- الاجتماعية، البيئية وفق نهج متكامل يتجاوز النهج القطاعي.
 - التركيز على دور القوى المحلية والجهات الفاعلة، وجميع الهياكل المتواجدة على مستوى الإقليم.
 - لا يمكن اختزال مؤشر المرونة في "الحكم الذاتي" l'autonomie، بل يجب أن يقوم على التحالفات خاصة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين جميع الفواعل المحلية في الإقليم والسكان المحلية.
 - يجب العمل على تعبئة النظام الإقليمي بوظائف متعددة؛ مع الاعتماد على سياسة إقليمية طويلة المدى لمواجهة الأزمات.
 - لا يمكن التفكير في المرونة أو تجسيدها دون إشراك ودمج جميع المواطنين في ذلك.
 - العمل على ذاكرة الصدمات والذاكرة الجماعية التي تسمح بمعرفة خصوصيات الإقليم.

كما يمكن من خلال المرونة استعادة مكانة المواطنين في عملية الحوكمة وتشجيع إتباع نهج منهجي ومكيف (Clara & Michel, 2014) يفتح المجال أمام تجديد للمشاريع من حيث الديناميكيات والممارسات والبحث عن إحداث التوازن الديناميكي بين العمليات المتناقضة عمليات قصيرة- وطويلة المدى، النطاق المحلي (دراسات محلية مفصلة) والعالمي (التحليل الفوق المنهجي الذي يضع الإقليم في الديناميكيات العالمية بين الاستقلالية والاعتماد).

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية تبقى ظاهرة وموضوع يحمل تعقيدات وغموض حول أساليب تجسيده على مستوى "مناطق الظل"، خاصة وأن هذه الأخيرة لازالت سائرة نحو التعافي في مختلف المجالات وهذا ما يستدعي النظر في سبل إنتاج أساليب جديدة لإدارة الأقاليم تأخذ بعين الاعتبار العمل وفق الشروط والمعايير المقترحة الأنفة الذكر؛ التي تروم إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة تسهل العمل المحلي- الأجنبي في بناء مشاريع إقليمية تنموية متوازنة تساهم في تعزيز الجاذبية الإقليمية المستدامة؛ مما يكسب الأقاليم القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات في ظل سياق محلي وعالمي متغير.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوجزها كالتالي:

- عملية الترسخ الإقليمي ظاهرة متعددة الأبعاد والسيناريوهات؛ وإمكانية تطبيقها على مستوى مناطق الظل مقترن بمدى نجاعة عملية التخطيط المحلي الإقليمي وأساليب إدارة هذه الأقاليم.
- تحقيق الجاذبية الإقليمية المستدامة لا يتطلب جذب الشركات أو الفروع الأجنبية فقط، وإنما إيجاد سبل للحفاظ على بقائها وضمان استدامتها.

- بناء مشاريع إقليمية متوازنة ومستدامة يحتاج إلى عمل محلي مشترك يساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة تراعي مرونة الترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية.
- أما فيما يخص التوصيات فستطرح في النقاط التالية:
- العمل على تطوير أساليب تنمية لخلق موارد إقليمية جديدة ذات قيمة مضافة داخل مناطق الظل.
- خلق ديناميكية إقليمية بين الفواعل المحلية وخاصة الجماعات المحلية والمسؤولون على ترقية الاستثمار، القائمة على أساس التفاعل والتنسيق لتسهيل عملية الترسخ الإقليمي.
- تعزيز الحوكمة الإقليمية لتحسين أداء الفاعلين المحليين لتسهيل عملية الجذب والترسخ الإقليمي للشركات الأجنبية، وبالتالي الرفع من جودة التنمية المحلية.
- دمج مؤشر المرونة الإقليمية في العمل المحلي لخلق أقاليم قادرة على مواجهة الصدمات والأزمات.

- قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد سعد الشريف. (27 ديسمبر، 2021). دور التسويق المستدام في تعزيز مسار التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 26 أكتوبر، 2022، من <http://www.researchgate.net/publication>
- 2- لقاء الحكومة-الولاية، إنعاش إقتصادي-توازن إقليمي، عدالة إجتماعية. (25-26 سبتمبر، 2021). تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر، 2022، من وزارة الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

www.interieur.gov.dz

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 3- Clara,V, & Michel, D. (2014). *La Resilience, un outil pour les territoires?* (Séminaire It-Go Rosko) Consulté le Novembre 18, 2022, sur www.cerema.fr
- 4- Didier, N, & Aramis, M. (2017). *Management de la dynamique territoriale.* paris: organisations, en action,pun universitaires de lorraine.

- 5- François, B, Valérie, B., & Thierry, V. (2016, june). *Influence des préférences de l'entrepreneur sur la dynamique de l'ancrage territorial*. Consulté le Novembre 9, 2022, sur <https://www.researchgate.net>.
- 6- Jean Benoit, Z. (2005, january). *Entreprises et territoires: entre nomadisme et ancrage territorial*. Consulté le octobre 26, 2022, sur <http://www.researchgate.net>
- 7- Jean Benoit, Z. (2008). Le territoire dans l'analyse économique- proximité géographique et proximité géographique et proximité organisée. (Paris, Éd.) *Lavoisier, Revue française de gestion* (N° 184), 105-118.
- 8- Julien, F. (2005, Décembre 12). *Les AOC dans le développement territorial une analyse en termes d'ancrage appliquée aux cas français des filières fromagères*. Consulté le Novembre 11, 2022, sur Thèse de doctorat, spécialité: Espaces, sociétés Rurales et logiques économiques, : <http://www.theses.fr>
- 9- *La résilience territoriale: enjeux et applications*. (2021). Consulté le Novembre 17, 2022, sur www.cerdd.org
- 10- Serval, S. (2017). *L'attractivité Territoriale à L'épreuve du Temps: Comment favoriser L'ancrage territorial des entreprises étrangères?* Paris: L'Harmattan.
- 11- Serval, S. (2015, Décembre 7). Les Managers Territoriaux Face à l'attractivité Durable de leur territoire : Comment favoriser l'ancrage territorial Des filiales étrangères ? Une Perspective Ago -antagoniste,. *Thèse de doctorat en sciences Economiques et de gestion*, 39-40. Marseille, D'AIX.
- 12- Thierry, S. (2015). *Entreprises et territoires- des liaisons dangereuses?* (A. Colin, Éd.) collection U Economie.